

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هو مع ذلك انه اذا كان بين اعداد الجاهل بين مرتب حتى كان هناك سلسلة من اعداد
احد منها على الاخرى فكانت قد ادر على اولها ساهما متطابقة في المراتب فيكون
في النهاية الاخرى يلزم التساوي من حيث ان السلسلة التي تليها فان متساوية
لم يكن بين اعداد الجاهل ترتيب لم يكن هناك سلسلة فلو طبق احد على الاخرى
فكانت احدهما انما عليها بان من ذلك ان يكون الزايد اكثر من النقص
ولا يلزم من ذلك تلبية شئ منها لاسيما ان بعض مرتب من اعداد
المرتبة يتوقف على سلسلة من اعداد يطبق احد على الاخرى وحيث ان التساوي
لا نقول انما يلزم التساوي لكون اعداد الجاهل ممكنة الترتيب في نفس الامر فيكون
فيها كاستغنائه انما ومن الجاهل ان يكون اعداد مرتبة لا مستل من الجاهل في التساوي
على فقد وعدم التساوي قال بعض الفضلاء صرح بالحكمة بحراز التساوي والعدالة
للتعريف مع انهم صرحوا بتسويتها في القوة العالية التي حكوا بان عليها تلك المعاني
بارشدهم من رعا الذي هو الوجود في فلكهم استقامت تلك البرهان تلك القوة
المعقبة الحقيقة الوجود في الذهن لمستوف شرائطه فيها فان قلت لا تحقق جميع
شرائط تلك الصورة لغير ان لا تحقق الترتيب في علمهم لعدم خبر الزايد
فكان لا يلزم ترتيب العلوم المتعلقة بتلك المعاني في برهان برهان الظاهر
ويحقق احد شرطيه اعمى الترتيب بل كيف فيه ترتيب نفس العلمات اذ ليس ذلك التساوي
بل مطلق الترتيب سواء كان ذلك في وجودات اجزاء الجاهل ان كان الترتيب في مرتبة
انها موجودة او باعتبار اعدام اعداد التساوي من حيث انها معدومة كما ضاع
فيه وكيف ان كان اشترط الوجود في برهان برهان التطبيق ليس الا العمل في تلك
والاخرى في الله بين يوقفت عليها الا انطبق في توافقان على الوجود بناء على
الاهتمام بالترتيب في اواخر مرتبة التساوي وقيل بان العلم في الجاهل مع ثم

فيكون ذلك البرهان على صورة المعطيات الغير المتناهية المتغيرة ولا يكون هذا البرهان
 من غير العلم دون الوجه ولو سلم ذلك ففقولنا ان ثبت ثابت في كل واحد من المعطيات
 المتعديات الغير المتناهية انما النسب الغير المتناهية التي يكون النسبة احدية
 للغير كثبت ثبوت المقام وثبوت ثبوت ثبوت وهكذا الى غير النهاية فان العلم بالثبوت
 ثبوت في كل العلم بالثبوت فكرة الحد المستوي وهذا الحد كان في كل
 شكل البرهان لا نقلا للمعلوم لنا من ما هو انهم يعلمون غير المتناهي في الجملة واما انفسهم
 علمون بكل الغير المتناهي فلهذا هو لم لا يجوز ان نمنع عليهم بعض غير المتناهي من
 العلم كما في المتن قبله فانقول ان البار تعالى في الجمع الجوهري حيث كانت في كل شيء
 كاذب اليه المحققون من الحكمة وان هذا بالمعطيات با وسانم صورها في القول
 بطلانها كاحص جوابه ولو لم يكن ثقل عليهم ببعض المعطيات لم يكن علم الاستدلال
 شاملا له كما ذكرنا في السابق وفيه بجدة اذ قد عرفت مما سبق من ان العلم كان في كل
 الذي كونه ليس فاقترق في نفس الامر واما من قيل في كل من الاجزاء للمعطيات في الفصل
 في العلم فيها عين هذه الوقوف المجد لا حقا ورك العتق بالبا معنى المستحيل الذي
 فيه الكلام وان كان كذلك فالعلم الطليق لما في نفس الامر من كونه علم وليس العلم
 المقسم الى هذه العتقات للمعلوم كثير بالعدوات المذكرة كان العلم الطليق
 الواقع في علم واحد بالصدق الواحد للمعلوم مستعدة بالاجزاء للمعطيات في كل
 علم المبادي بالعدوات مطلقا لواقع كان علمها في المعطيات المذكرة على ما عرفت
 في هذه العتقات وعلى ان العلم بالمتصل الواحد المقسم الى كذا المعطيات في كل
 خرج من هذه العتقات والجزء الى الفصل في العلم في العلم كونه علم
 بحيث انه حاصل في العلم المذكرة في العلم المقسم الى العتقات في العلم
 في العلم المقسم الى العلم المذكرة في العلم المقسم الى العلم المقسم الى العلم

المشقة لا يثبت فيهم قديم مبداء الاشتقاق لطبيعتها الثابتة مستقر ما لا يكون مقتضى
في نفس الامر حتى يقال بثبوت ثابت وذلك مستلزم لان يكون لشيء ثبوت في نفسه
التي لا يثبت في ذاتها بل في ان يكون لها ثبوت في نفس الامر لم يكن ثبوت ثابت
غيره فلهذا فيهم ان يكون للشيء العاقلية علمية في ذاتها فيكون ثبوتها في
المنطق وينتفع بها فان تلك العوي طلبة بما في نفس الامر لا يكون مستلزم
لا يثبت في ذاتها بل في ان يكون لها ثبوت في نفس الامر لا يكون ثبوت ثابت
ان هذه الاشياء اقربا وهو ان من التمس ما هو واقع في نفس الامر وهو نفسه
اعتباريات المستقرة التي لا تقطع باعطاء المقادير العقلية كسنة العلاقات العلية
التي يكون مستقلة نفس الشيء العلية فان هذه المقادير امور ثابتة للعلاقات
في نفس الامر ومن ثم يتردد في كل واحد منها على متعلقه وكذلك التباين لا يتردد
بما في الخلق بالان يتردد في نفس الامر ولا يكون ان يكون قوتنا الى الجبر
في الممكن ولا بد من الانصاف من جهة سواء فيه وان كانت الصفة اعتبارية
الى العلة فيحق الانصاف بالان في الترتيبات بالان يتردد في نفس الامر
وهكذا تتردد التباينات الغير المتساوية فان قلنا بمران وهذا المنطق في مستقر
النفس بل من انما هو البرهان بوجه فكيف يكون اشتراط الوجود في نفس الامر
هذا التمس واقع سواء وليجمل الجمل ولا اذا التمس مرورا ان المقادير التمس
بصغر في نفس الامر بيقف على وجودها الصغر في الخارج ولا في الذهن
لان في نفس الامر يتردد في كونها خلق الواقع يمنع جبريا في نفس الامر
التي اذا التمس لا يتردد في نفسها في تسليم جبريا في انما هو ادوات الاخر كما وفده
بجسده انما هو ان التمس في الاعتبار بآيات التمس العلية المستعجل بعين
الاشياء التي تتردد في نفس الامر لا يتردد في انما هو الذي يتردد في نفس الامر

وان كان المطلق فيه عتق اذا البراءة مستلزما للسلسل لم يخرج جملة الى الفعل
 فليس يخرج منه الى العقل لا يكون لامتناعا كما حقق في موضع طاعة الادب التسم
 المستعمل الذي جرى فيها برهان التطبيق فيه فحققة في اللغات ان يستعمل
 فانه ان الله عز وجل مع التوفيق في الخارج ومفهوم التوفيق لا يخلو عن الخارج في
 هذا الموضع لا يخرج نفس الامر ولا شر المعنى المصداق لا يخرج من الموضع لا يجب
 الى العقل الذي هو في محاسب نفس الامر من ان هذا هو المسمى لا يستعمل
 في هذه الاشياء كما ان الموضع نفس الماهية في الخارج وتلاها في الخارج في الماهية
 في نفس الامر من حيث كافي نفس الامر والوجود بالمعنى المصداق في نفس الامر ولا
 في الاعتبار الماهية فانه لا يلزم ان لا يكون الموضع مقتضا الفير في نفس الامر من حيث
 ان يكون كذلك لا يقتضي هو في نفس الامر التسم وتسمى في كل سائر الامور المعاصرة
 كان هناك مستلزما من حيث ذلك انما اذا كان عليه مستلزما مع جميع المنطقات لم يستطاع
 عليها طبق من ان العقل لا يكون محقق مطلق المصداق هناك من على تحقيق مطلق العقل
 وانما ان كان مستلزما من تحقيق كل ما سوى المصداق الاخر على نسبة يجب الغيبة
 ان كان مطلق العقل هناك مستلزما على تحقيق مطلق العقل انما يحقق مطلق العقل
 هناك فليس الا في ضمن احد المنطقات وانما على اصولية في مرتبة عالية او مستند على ان
 نستحق مطلق العقل هناك اسلاف مرتبة مطلق العقل من مقدم على بعض المنطقات
 في مستلزما مع جميع المنطقات في الصورة المخرج من كل العقل مستلزما على العقل
 انما ان كان نطق مطلق العقل في الموضع الملائمة غير ممتنع وانما يظهر في ذلك في كل
 متاهية منها وانما كيف لا يترك سلسل العقل بولادة من تلك الماهية معان سلسل
 لاداء في هذه الماهية بولادة على العقل الذي لا يمتنع في السلسل لا يلزم من حيث
 العقل مستلزما من سلسل العقل بولادة في تلك الماهية انما في نفس الامر

في هذه هي كون هناك معلولية بلا علة مقابلة لها وهو يذو الضرورة لا يوجد في هذه
من هذا المبدأ الغير فيه اثبتت المقدمة المتوخمة وهو ترك لها المبدأ والمبدأ
المتن الذي يأتي بعد ذلك والذي يمكن ان يقال فيه في هذه المبدأ ان
بأن يكون يمكن علة تامة للرجحان لا يمكن ان يكون علة خارجة عن كلياته
المتناهية وغير المتناهية او العلة والمعلولات المتناهيان في الرجحان
عندما اذ لم ينجح الى خارج كانت هي عينها على العلويات وفما استسبح
من مقتضى العلية وهذا الحكم الذي ينسب الى العقل المتكامل فان العقل
ايجل ان هذه السلسلة متروكة في عدة حلقاتها وبعدها لا نقا وليس من تلك العلية
كما في العلويات التي انطبقت عليها من باس من راسها الى طرفها
والشبهه انما كانت من طلبها النفسانية الحكم الذي يخرج من العقل
ما يقال في الحكم بان المبدأ مقدم على المعلول من غير تفصيل بين من جاز نفسه
لم يثبت بدهان المتناهية لا يكون علة من جازها كما يقولون في البرهان السليم ان
الاجزاء المتناهية لا يتوحد في بعد واحد فلو كان يمكن جعل من الاجزاء غير متناهية الحكم
اجزاءها في جعل غير متناهية يكون البعد المستحيل لا يتوحد في جعلها
فان متوحد في جعلها في ان تقطع من البعد لا يكاد تخطو وقد في الشئ في الشئ
حقا البرهان هكذا في ان يكون معلول وطرفه في وسط بين طرفين فانه المبدأ
كان در طرفه وان كان طوله كلفه لم معلول فلو تسلسلت العلة الى غير النهاية لكانت سلسلة
العلة الغير المتناهية معلول وطرفه او لا من احد هاتين هو معلول
انها علة فلو ان طوله لا يمكن الطرف الغير من فاما ان كان معلول فانه معلول
معلولات لا بد ان يكون معلول فلو ان سلسلة العلة معلول وطرفه
اكمل بان هو معلول وملا وسط فيكون سلسلة العلة الغير المتناهية معلول

٢٠٠
 طرف بل طرف وان كان هذا الوجه هو الذي انكسر من اتحاد السلسل وسطها
 الثاني من واحد ان كان اتحاد وكذا كل قطعة متناهية انقضت منها واحد من كل
 القطعة من جهة واحدة من الطرفين والى الذي في هذا الحكم ان كل مجموعي فاعرف وسطه
 طرف احد كل واحد وكل قطعة متناهية من الطرفين له رئيس وسطها من السلسل
 المتناهية التي هي اتحاد اسرها وهذا هو كل واحد وكل قطعة متناهية وبالطريق
 له فاعرف وسطها من جهة اخرى على ما يراه العين ويندفع به ما ذكرنا من
 وهو جلاله تعالى لا يعقل حكم بان مجموع الاوسط من غير تعقل جيل القطعة
 غير المتناهية وحكم الفردي وان جاز ان تخالف حكم الكل ان قد يحرم العقل بعد
 في بعض هذه المادة منها فلو صيرت السلسل الغير المتناهية التي هي اتحادها
 بطريقه واحدة الى مجموع وسطها من طرف والشيعة انما اشارت الى السلسل الغير
 المتحد بوجودها الذي هو بل هو حرم العقل بان مجموع القوسل واسطها على ان
 وجود السلسل الغير متناهية في تلك المقطعة اما انما صيرت تلك المقطعة على
 السلسل غير المتناهي فيكم بركا في الظاهر والصور والبيان في بلادة الحكم الكلي وفي بحث
 من هذا على العقل السليم من غير التمسك بكم بركا في الظاهر والصور والبيان في بلادة الحكم الكلي وفي بحث
 الذي يطلو من من اجزاء السلسل ان يكون السلسل وسطها المتناهي وتوسطها
 شيء هو متوسط بين منها لا يلزم من ذلك ان يكون وسطها متوسطا لوسط
 من السلسل من حيث هو مجموع بين اسرها كما ان يلزم من تقدم ان يكون من اجزاء
 هو طيان يكون المجموع متقدما على نفسه فخلا لا يقدست كثير من
 قدم هذا الجزء وتقدم هذا الجزء ولا يلزم ان يكون المجموع متقدما على نفسه بل
 قدمه عند ما ذكرنا انما اذا توسط كل واحد من اجزاء مجموع متقدما على اسرها
 يعلق انما العشرة المذكورة في متوسط من اسرها كما ان يكون من اجزاء

للمرج مترجعا بعدا من حيث هو المتعلق بالمتعلق الذي كونه في ذاته من حيث هو
اذا من اجل انما لا يكون له طريقا للمرجع لا يذهب عليك ان الغرض يقسم الى نوعين
الاول فقط بان يكون له طريقا واحدا من اعداد السلسلة غير متناهية دون طوله
فيكون من حيثها بان يكون له طريقا واحدا من اعداد السلسلة غير متناهية دون طوله
بحر ان يكون له طريقا مستقلا لجميع السلسلة كما في المثلثات انما هو على الترتيب
وهذه السلسلة هي التي تخرج على المقدمة المتكاملة بالكل من المثلثات المتكاملة
فالحق ان السلسلة هي التي تخرج على المقدمة المتكاملة بالكل من المثلثات المتكاملة
من جهة السلسلة مستقلة للمرجع وعلى علمها وتغيرها وادراكها من هذا من حيث هو
التي بالشيء الذي معلق لها فان علمها ليست على معاودة بل على تقديره لا فقط بل على
المخرج فانها على معاودة وتغيرها بالشيء الذي لم يزل كانت بعيدة بالنسبة الى المخرج
معلقا بالشيء المخرج وفي بحث اذ وروى جلاله ان على تلك المقدمة ان الغرض على
ظاهره وان حقت بالحق فيه وهو ان يكون ما بعد المعلوم بالحق على مستقلة
فلا ينافي انما ظاهرا في الجاهل بالشيء مستقلة في الجاهل لان علمها معاودة على
جزءها وانما الجاهل ولا ينافي استقلال الكل انها على تقدير عباد بل هي على كل
في ان مسكن للممكن قد يكون واحدا وقد يكون كثيرا وانما احتياجه الى السبب بصفة
الامكان لا بصفة الوحدة والكثر فكل ان الممكن الواحد يحتاج الى السبب كذلك الممكن
الكثير يحتاج الى السبب فيظهر ان في كون السلسلة بأكملها وانما كانت لا يقتضي
استقلالها عن السبب قطعا غاية الامر ان يكون سببها جميع اسباب السلسلة
كلها اسباب التي هي السلسلة اسمايتها او جازي فيها او خارج عنها واسمها للكل هو
وذلك ان من اعداد السلسلة غير محدودا ولا يحد منها كلاما من السلسلة التي هي السلسلة
وجود السلسلة لغير الكل في السلسلة لا سببها كيف لا ووجود كل واحد منها ليس

الممكنين

المتكاملين

[illegible]

مع ما سبقت ذكره المصنف في المصنف في الطرفين وبعد كثير فافهم
يكون الوجودي الخ قيل بحقيقة انه بعد تسليم ان عدم العلم الفاعلة طلة فاعلم
لزم في هذه الصورة ان يكون عدم الواجب فرع من كماله وهو وجودي وكونه
على ان لا ينافي طلة فان عدم العلم الاول حاصل لعدمه بقوله فتدبره طلة لكن لما كان
العلم بعد العلم ان كان العلم في الحقيقة بالغير ولو كان الواجب طلة لا بد من طلة
لاخر وجودي ولما كان طلة في المقدم نشأ لا يقال عدمه في ان ذلك يستلزم عدم وجود
طلة فلا امر الوجودي لا نقول الملائم ههنا هو بالمشقة من كون الواجب طلة لا امر
لانه قد ثبت انه يستلزم كون عدم طلة لا امر وجودي وهذا الملائم مع سواها كان ذلك طلة
او لا طلة في قولنا كذا وفيه بحث اذ قد لا يكون عدمه لا ينافي طلة في حقيقة كذا
لان امتناع عدم العلم جلة لعدم المعلوم انما يكون في طلة وقوع عدم العلم لا ينافي
وقوله كما اننا نقول وجود العلم بعلية الوجود المعلوم انما يكون في طلة وقوع عدم العلم
لا في طلة عدمه وقوله فاذ كان وقوع عدم طلة العلم على الالم تصدق بالعلم بغيره كان
للموجود ايجام كنه كنه الازدعاء من طلة عدم الواجب نعم من ذلك لعدم العلم الاول
والا ما يكون علمه لو كان له وقوع في الواقع وليس فليس واذا كان كنه كنه علم بغيره كان
الواجب طلة لا امر وجودي ان يكون عدم طلة لا امر وجودي كالحسية من وجوده بان وجوده
يكون للملكة طلة بل من الذين بان العلم كان على الاحتياج من احتياج منية مقتضى كذا
وحتية كذا وكل كنه طلة لا امر وجودي كالحسية من وجوده بان وجوده كذا
يكون مقتضى الاحتياج اليه وان لم يكن وجوده كذا يمكن له ان يصيب نفس الامر من
العلم او كذا من وجوده بان العلم كان كونه يكون معلوم لا امر وجودي كذا
وجوده بان يكون عدمه كذا الوجود على العلم بان العلم كان كونه يكون معلوم لا امر وجودي كذا
فيصير

من غير ذلك الامر العيني و هذه لظواهرها من الما ذكر في الموضع الذي ذكره المش
 في الكلام هذا في بطلان الثاني بناء على ما قلنا في اوله من ان الاستدلال المستقل على غير
 شيء لا يقع فاذا فرضنا ان الواجب على المالكه و عدم الواجب منع ولا يمنع مع ذلك
 الامر الجرمي فرضه على المالكه وعلى تقدير كونها ملكا اسما على ما يجوز ان لا يمنع
 مع الجرمي فرضه على المالكه فلا يلزم التراجع على جرمي الاحتجاج حتى يكون على الاول
 بان على تقدير تحقق الامر الجرمي للمعروضه الامر العيني لا يقع اما ان يوجب الجرمي
 الذي هو على ملكه او لا وعلى الاول يلزم اجتماع التقتضين وعلى الثاني يلزم اجتماع
 هاتين مستغلتيه لا يتلوا ثم يلزم اجتماع التقتضين على التقيد من الاول لعل ان
 يتلوا لعل التقيد شرط لان القول بالتقيد في الحقيقة يقتضي شرطا لا يشترط في الما
 على تقدير تحقق الجرمي المعروضه الامر العيني مع جميع شرائطه لا يشترط اما
 ان يوجب الجرمي الذي هو على ملكه مع جميع شرائطه لا يشترط ويسوق الكلام
 المصوبه بحيث لا يمان ان لا يقوله الا يمكن على الاحتجاج به انه على احتجاج الما
 من الممكن الى ما يستلزم ولا يلزم منه ان يكون للطرف الغير الواقع منه على وجه
 ملكه العدم المذكور غير واقع فلا يكون له على الما ذكره الشئ وان اراد ان يما فيه على
 احتجاج للطرف الغير الواقع من الممكن الى ما يستلزم كيف ولو كان للطرف الغير
 من الممكن على في الواقع لم يختلف الما على حيث يكون الما واقع ومعلوم
 في الواقع و لكن من الجمان ان يقع عددا في كل منها عندا لا فخر على مستقبل احد
 عدم جرمي مركب فان كل واحد من الما افتقر يكون على مستقبل لعدم المركب وقد
 مع عدم المركب يكون مستغنى اليها وليس كذلك مستلزم التراجع الى الما
 فلم لا يجوز ذلك يكون الجرمي الذي فرضه على عدم وعدم الجرمي الذي هو على
 ملكه ذلك لعدم من هذا التفسير حتى في الما كل من كان على مستقبله في الما

لعدم ذلك كونه مستلزما للابدية التي هي في ذلك من دليل على بعض المضامين لا يشك في
 في وجوده الى فاعل يجب وجوده عند وجوده سواء كان ذلك الفاعل موجودا بالضرورة
 فكان من استناد عدم ذلك الممكن الى عدم وجوده فلا بد ان لا يصحق الفاعل المسمى
 عند تحقق تلك العلة الوجودية التي استند اليها عدم ذلك الممكن ولا يلزم احتياج
 ذلك الممكن الى عدمه لمحقق مطلق فلو ان عدم ذلك الفاعل الموجب عند تحقق علة
 يلزم ان يتولد علة عدم ذلك الممكن بطلان لان عدم الفاعل علة لعدم المفعول وان
 من عدم تحقق ذلك الفاعل بطلان ما فان كون عدم العلة علة لا يقتضي عدمها بالكلية
 فلو دفع مفعول من انه لا يجوز ان لا يكون له الملكة علة اقل من الواجب ان يكون
 لكل مفعول موجود اذ من البين ان من الممكنات ما لا يدخل في الوجود اذ لو
 ايلوا وما ذكر هذا الفاعل من انه لو سلم ذلك ليجوز ان يكون علة الواجب ومع
 ذلك لا يصحق المفعول لاحتمال ان يكون وجود المفعول موقوف على شرط لم يتحقق
 فالأمر موجود من حيث ما دعي مستلزما لعدم الشرط لا يفيض علة لعدم المفعول فان من
 التوارد لذلك كون غير موجود ان قال لم يلزم القول في المبدأ كونه علة التوارد لقائنا
 بل مع فرض كون الملكة معقدة بالوجود ويكون عدم العلة علة ولا شك ان الممكن
 مستلزم الى سبب الغير لعدم العقل الاول المستلزم لعدم الباري ~~بعدم~~
 لا يمكن لقائمة الممثلة والمحقق فيه ليس من هذا التفسير قيل ان المعلق العلة الثانية
 الوجودي يكون موجودة فلا يلزم ذلك وان اورد ان الفاعل المستفزع بجميع شأ
 الثاني موجود فمفزع ولا مفسد اذ يحتمل ان يكون عدم الوجودي الذي يفيض
 العلة في تلك الملكة ويكون عدم وجود الوجودي لاحتمال ان يكون عدم
 وجوده كاشية في علة لا كاشية في فاعل المستند الى كاشية على ما هو
 وفيه بحث انما لا خلاف ان الوجودي لا يمكن ان يكون مستلزم في وجوده على ما هو

الفعل هو الوجود في نفسه لا في غيره فليس هو انما لا يكون موجودا ولا يكون له
 فعل ولا يكون له انما لا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل
 لا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل
 عنه اذا قيل له لا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل
 انصف شئ من فعله لا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل
 في الوجود من فعله لا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل ولا يكون له فعل
 كما يظهر عند النظر في هذه المسئلة لعدم اثرها في هذا القول مستقيلا او عند
 الاستماع يكون المعلول مستقلا اليها مع العلم الى كل واحد واساننا فلان القول
 انشأ كونهما انهم من مجموع اسوة في علمية الوجود للمعلوم وكون الملك معلوما
 لوجوده وكونه عدم العلم على عدم المعلول لكان تعلم مقينا ان كونه الملك معلوما
 لوجوده وكونه عدم العلم على عدم المعلول واحتواءها اليه لكان كونهما انشأ
 المذكورين لانهم في ذلك المجموع مما لا فاعا نشأ ذلك من علمية الوجود لعدم علمية
 وجوده ما اورد له لكونه يكون وجوده مستقلا عن شئ لم يحقق بعد في ذات
 شئ بل هو كونه العلم الفاعلية تلك الملك موجودة بشرط ان لا يكون علمه
 استقام الفاعل من حيث ان الفعل هو اذا كان ذاته موجودة واستقام ان مراد
 يقول بهذا الوجه ان استقام الفاعل بهذا الوجه علمه لا استقام المعلول بهذا الوجه
 على هذا لانه بان تعلم قطعا ان استقام علم الملك كافي في علمها سواء وجد العلم
 في نفسه كونه من شئ في علمها ان لم يوجد علمه لان وجود المعلول مع استقام
 علمه لا يختلف حال الشئ من وجوده او عدمه بل هو وجوده في نفسه علمه بل هو
 علمه لا قطعاً بل بتقدير عليه الشبهات وينبغي ان الاستدلال الذي يفتقر على
 ان يكون مع مختلف الحكم من مثله وذلك استقام هذا الحق فكيف في العلم المركب

علم الحيز المتولد من حيز لا ان يصدق المعلوم مع اختلافه عن تلك الماهيات
حالة الشيء ويوجد او عدمه بوجوده لم يكن الحيز له قطعا فيخرج ان لا
يكون عدم الحيز له شرط لعدم الركيب ههنا ومثاله ان يتغير شرط الحيات كانه
في عدم المعلوم سواء وجد ذات الماهيات او لم يوجد والآن في ثبوت الماهيات مع
اختلافه ههنا والآن تحت فعل الشيء فيخرج او عدمه بوجوده لم يكن
الحيز له قطعا فيخرج ان يكون عدمه ذات الماهيات لعدم الماهيات ونظائره
التي هي في حيزها والآن الاستدلال الذي يكون على معنى فان يكون وقوع امر كافي في
وقوع شرط لا يستلزم وقوع الآخر بوجوه فلهذا ان مقتضى انحصار وقوعه بوجه
اخر او بوجه للآخر لا يمكن ان يكون الماهيات في ان وقعت بوجه على كونه
من حيزه لكن الماهيات هو الذي يقتضيه ويجعل واجب الحصول ويوجد دون غيره
والآن في الاستدلال المستلزم بالوجود من عدمه الوجود وهو الماهيات في الفعل المستلزم
بالوجوب في ذاته مقتضيه ويجعل واجب الحصول لا يقتضي القبول ولا يجعله واجب
ولا يوجد بل ليس له الاستحقاق فيكون القول فيه وهو من حيث من الممكن
ثم في نسبة القبول الى الماهيات بالمكان فالقوله واجب الماهيات والقوله لا يوجد
فلا يكون القابل قابلا لوجوده على هذا التقدير كما يرتفع النقص بالقابل المستقيم لجميع
القبول لانه وان كان حصول الماهيات فيه واجبا لكن القابل لا يكون مقتضى الحصول
بوجوبه بل لا يقتضيه ولا يجاب من قبل القابل ليس هو الذي يقتضيه بل ان القابل
من جهة القابل والآن من جهة القابل فيكون ان من جهة من جهة من جهة
اجاب القابل عن حصول مقتضى فعله بالذات وان كان حصول الماهيات في القابل
مستلزم على غير ذلك فليكن القابل المستقيم الذي لا يقتضيه من جهة من جهة
فليكن في جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة

مستقيمة ويكون حصوله فيه صف ويزيد عليه ان التاثير في الاجتماع شرطا لثابتها
 القابل له لمعياره عن كون الشيء مستويا لقوله انه يزود ذلك اذا اريد به الاستعداد
 ولمعياره عن كونه الشيء مجازا لا تصاف يلاش وذلك ان المراد به لا يمكن ان يثبت
 ولذا اعتبر معهما تحقق شرط ظهوره وان يقع للموافق عن غيرهما لا يفتقر حصوله الاثبات
 الفعل به وان اواسعتا هذه وكذا اذا اعتبر شرطها ان يشرع في ان يقع للموافق عن غير
 ما لم يتغير انما يغير بالفعل فعلم ان التاثير من حيث انه مستصفا بالفعل وانما تحت التاثير
 اذ كان متشاعا حاصله الفرق بين القابل والمقبول بالفعل بمعنى ان تصانفا
 بالمعنى قد هو المقبول له حيث فلو اجتمعا في شيء من جهة واحدة قال بعض
 الفلاس لا شك ان الجهة التي اجتمع الفعل والمقبول في شيء واحد من تلك
 الجهة هي الجهة التي يكون الفاعل فاعلموا ان القابل من تلك الجهة ايضا في
 وجوب من حيث كون الفاعل فاعلموا مكانه من حيث كونه القابل انما يلزم وجوب
 الفعل ولا مكانه من تلك الجهة الواحدة التي الجهة التي بها وجوب الفعل ولا مكانه
 لا يقع اجتماع المتناهيين في شيء واحد من جهة واحدة لا يقع ما في من ان
 يمكن الوجوب من جهة الفاعلية ولا تتلوه من جهة القابل فامكان الوجوب
 في متلوه من جهتين مختلفتين في الفاعلية والقابلية كل من جهة واحدة ولا يمكن
 ذلك هذا كذا مذهبهم حيث كانه ولذا انفع بما ذكره هذا الفاضل ايراد الشارح على
 الطبيب حيث اعتبر الطبيب اجتماعا من جهة واحدة لكن لا ثبت مقتضى هذا الوجوب
 لاجتماع المص من الفعل والقول متضايفان الا لا يلزم من عدم اجتماعهما من جهة
 واحدة انهما قال السرور والحركة مثلا لا يجتمعان من جهة واحدة مع انهما ليسا
 متضادين فوجه نظر الامام انه يلزم ان يكون كل شخص من الناس ان يكون له صفة
 ليس واحدة مثلا لانه ليس له صفة واحدة كونه من جهة واحدة

وكونه من الماهية ان كان له شخص النوع يكون كل فرد منها له شخص آخر مناسب
فمنه من انما يتلوهما كذا ذكر بله رتبة وليس من ان يكون له شخصه من شخصه
شخصه من غير ذلك ان الشخص ان الامور من كون كل فرد له ذلك الشخص المعبر
عدم تباينه الا في حق فلان ذلك مما لا يدعي اليه الوهم كيف وحي يبرم ان يكون ذلك
الشخص المعلوم على نفسه وفيه بحثا في الحق الذي حسب ان من الماهية مع نفسه
وعدم دعاب الوهم اليه لا لا الماهية في الحق على واخرى كذا الماهية من الماهية
في مباحثها من ان شخص النوع المتكثر لا فرق جدارا عن ذلك النوع من انما هو
المعنى من ذلك الماهية من شخص الكلام بالعصارات تكون انما هي كذا في الماهية
وعلى هذا التفتق الابرار النظر للذكور ان حاصل الامة لال ان الشخص الماهية من
من انما هو كذا له ذاته الشخص آخر منها وكان شخص الماهية الماهية الماهية الماهية
بالصواب الماهية الماهية كان الشخص الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
وحي لا يلهي يكون في ضمن شخص آخر منها حصول ذلك الشخص الماهية الماهية
الان من معرفته بالهوان من الماهية من شخص حصول الماهية الماهية من
الاهلية في ضمن شخصه من ذلك الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
على ذلك الشخص الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
من الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
الشخص الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية
الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية الماهية

من الشخص من العنصرات بحسب خذاته ونهايته طر قليلا بعض الشخص لا يثبت في
الشيء بل يكون العلة بحسب الماهية ايضا الذي المفهوم من الكمية هل هذا ان لا يكون
هذا الشخص بانه طر الشخص اشر من ان كان العلة والاطن يحصل من في الماهية او طر
العمود بختل من ماهية الشخص من الشخصيات بحسب ان يكون احداهما العلة
على الاثر مع كونه العلة بحسب الطبيعة والماهية والخص الكلي وقيل ان المراد ان شخصا
على الشخصيات لا يكون على الشخص اشر منها الذي يكون معه متعلقا بالماهية يكون
الخاص على ان يكون ليس المراد بالعلية النفسية العلة السامية لظهور ان شخصا من العنصرات
لا يكون على الشخص اشر مطلقا عندكم اذ تخصيصه بالشيء بالاسماء لا يكون على هذا المعنى الذي
للمطوية شخص من الشخصيات بحسب ماهية مشروطا بشرط لا يقدر ان تلك الماهية
تلك الشرط في معنى ذلك الشخص الذي فرضه ان يكون عليه هذا الشخص او طر
وهو بحد ذاته اذ جعل الشخص شرط بان هذا الحكم القسام العنصر في احد الاثر في نفسه او طر
هذا الحكم للعنصر نفسه لغيره ليس شخص من العنصرات الشخص اشر منه دون ان يتصل بالشخص
اذ يفتقر فائدة الجمع على هذا المعنى في معنى الكلام ان ليس شخص من نوع من انواع العنصر
شخص اشر من ذلك النوع ولا تكلف في حال هذه العلة على هذا المعنى كما ينبغي
لا يخلو فيها الاشخاص المختلفة الماهية المراد بالعلية النفسية هو الشخص جنة طر
في نفس الامر كما هو المتبادر وهو مستلزم لان يتصف بالعلول بصفة العلول في ان
العلية والعلول في نفسه مستلزم لوجوه العلول ولا يتصل في نفسه لكونه علولا
تدقق ان ذلك الشرط لا يحل ان يكون متصفا بصفة العلوية في نفس الامر لانه اشر
منه ما ذكر في العلول وبالحقيقة ان العلوية الماهية بسيطة لا يخلو
للماهية لكن لما كانت الماهية محتملة من في معنى شخص في معنى شخص لا يكون
اشياء اليها في معنى الشخص الماهية كما كان وفي العلول كما

لا يمكن وقوع المعلوم به كمال كونه في نفس الشخص الواحد فلو كانت متحدة في نفس واحد
 دون الآخر لكان له ان لا يكون له هذه الماهية في نفس الشخص الواحد كونهما اليها لا يكون
 مستغرقا في هذا وهو المراد من استغناء المعلوم عن الشخص وعد عليه في العلم
 المعقول يمكن ان يتصور ان المراد للمد انه ليس الشخص من العناصر وما هيته المشتركة بينه وبين
 الاخر في هذه اية شخص آخر وهذا الحكم يتم لظلال كانت للمفرد من الواسعة فلا يتوقف على
 ضمها اليه الشخص من العناصر في الماهية الموصية وفي بحث اما الاول فاعلم ان المراد سائر الناس
 على هذا المراد وانما يتصور انه ان اراد بغيره بغيره سائر افراد سائر افراد الصانع كما هو العلم
 في اول المشار كانت الموصية ان لا يكون شخص من العناصر مشترك في سائر اشخاص
 فوجهه لان العناصر انواع مختلفة وقد صرح بانه يتم المشاركة في الموصية صف
 وان اراد سائر افراد صاهته فذلك الشخص لم يتم قوله ليس شخص من العناصر
 على شخص آخر لانه لا يكون الشخص من اشخاص من الموصيات من ماهية اخرى
 فذلك الشخص الماهية المشتركة بينه وبين سائر افراد تلك الماهية مشتركة
 وهو ان كل شخص من اشخاص النوع المتكافئ لا يشترط هو نفس ذلك النوع حلق كونه
 في النوع من الموصية جميعه فلو محاله يكون اشخاص كل نوع من تلك الاشخاص
 بحسب الماهية ولذا كانت بقول الجواب اذا شئنا بما هو من كل واحد منها الموصية للمفرد
 فلا بعض الفصل اذ كان من الموصية للمفرد في الولاية اختيارية لاحتياج الموصية
 الولاية اخرى لذلك فيفسد وان كان اضطراريا يكون ان اضطراريا اليها لانه الشرف
 للمفرد من الموصية وهو في الموصية للمفرد من الولاية يكون اضطراريا في الموصية
 للمفرد من الموصية اختيارية اختيارية اضطراريا فيكون كونه اختياريا واما في
 الاختيارية اختيارية اختيارية اضطراريا فيكون كونه اختياريا واما في
 الفصل والترك سواء في بعضها ارادة فيكون كونه اختياريا فيكون كونه اختياريا

[illegible]

ما بعد كماله المسمى في قوله تعالى بالنظام الحسن فمن هنا انظر نظم هذا العلم
 الحسن مما كان وجهه على كماله في شرح اشتراطاته ان هذا العلم لما كان
 محصورا في هذا النظام المشاهير ولم يكن له في غيره يكلف ذلك في ضيقه وفيه
 انقطاع الطريق ما في عليه والاشغال طويلا عن بعض اهل هذا العلم فمن تصور
 الشرح والشرح المشتمل على ما في هذه الاشغال الثاني لانه الذي يتساوى فيه
 الى ما هو المعتمد اشتراكا فيهما من المعنى الاول لظهوره من تساوي بين
 الاشغال في لانه نفس مقصود من فرض اشتراكه فيها لم يكن يكون بعض منها
 يحرمان يكون من ذلك في نفس الامر دون بعض اشغال والمقابل للمعنى الثاني ما
 يكون مشتركا سواء فرض اشتراكه او لا وان عوي هل من ان المقصود ان لا يمتثل
 لاشتراطه ويضاهيه بالاشتراك لا يجوز ان يكون مشتركا فيكون جزءا منه المعنى ولا
 شك ان ان اللفظ المضمن وفرض ليس مشتركا فيكون مراد بالمعنى المراد باللفظ
 ههنا وهو مقصود من الصدور عنه بالاختيار والعلل فانظر الى اللفظ المذكور ههنا
 على الصواب اوله حسب ان الذي عوي ان المقصود للصادر بالاختيار لا بد ان يكون
 محروما بالمعنى الثاني بالطلب ان لا يجوز ان يحد وجهه على كل محصور في
 وليس كذلك لانه تساوى النسبة الذي استدقابه انما يكون في المعنى الثاني
 الامر كما يجب ان علم الواجب مع المحصورات على الوجه الذي ليس ههنا
 حسب مرادنا في وجه الجزئية وجهه على كل محصور فيه لانه ما يمتنع به العلم الجزئية
 فيكون وجهه فكره بل به ليس ما نفس فرضه ان ذلك من خواص ادراك الحس
 كما ينبغي ان يباحث الماهية وعمل على تخارج الشوق ان الانسان لا يجرى
 ثم عرف الشوق الذي هو قسم الشوق والغضب من حكم ان الشوق حقيقة
 فلهذا لا يمنع من الاستبعاد المحقق قدس سره في اول اجابته بنسخ المحقق ان

[illegible]

قد لا يكون ذلك من غير انما يلزم من ذلك خطابه ووجهه في بحث الخلق على ان هو في
 الاصلية في حين النسخ فانه لا يرد بالاولاد الميل والاختيار كما يقتضيه مذهب
 الشوق المفسر بالميل الجليل الغير طاعت وادب فان شئت من الميل المذموم كما يكون
 اعتبارا باقائه اذ هو على تقدير التمدد في الخلقية وكانت تلك الحالة امر اضيق
 ومهمرا فلهذا شبه عليه الميل النظم الذي في الفعل من غير اختيار كيف ولو كان
 الميل المسمى بالاولاد لاعتبار بالاختيار في اولاده اخرى وقبسه لا مالا للفعل الا
 قد امر بتجلى الشوق في اولاده على ما ذكره النسخ من انما يقول يا قبيلا في
 اربعة قوافل على الشك لا انما يقول على فرض ان الشوق يحتاج بالاولاد الى شوق
 ونحن ندعم بالبيان انما هو اذ لا ينفذ الشوق الى العمل بالمسألة بالاولاد
 بل لا يعمد بالاولاد على الفعل أصلا بل انما شاق الى الفعل المستور المصنف
 بغيره كما يشهد به الوجهان وان اردى بها الميل التابع للزوجة فيكون في غير
 الاختيار بل على انفسه دائر وهو الرور بغير اختياره يشبه عليه انما انما فعله
 من الحيوات التي باسرها على هذا الميل فقد تروى في اولاد الفعل الاختيارية
 الانسانية قد عرفت كما عرفت في ذلك كما لا يخفى عليه من الرور فان الله يمكن في الشوق
 اكثر من الله حتى لا يعمل ثم انما فعله الله به للفعل اكثر من انما فعله الله به
 الفرو في حقنا بالاولاد بل هو في اكثر من اولاد الله شربا على الشوق بل
 بالاولاد بهذا التفسير او بالعكس فيا يدعى في الغالب ثلثة اقسام كما ذكره وفي حديث
 بالاشارة اذ اولاد الله مخصوص على اشرف المنهج من اجلكم الخلافة في الشوق
 الا ان في هذا النسخ او غير ذلك للظاهر في الشوق المذكور على ما صرح بقوله
 جامع التفسير بالاولاد ولا يرد عليه ما يورد من وجه بالاولاد بدون الشوق
 على الوجه المذكور في هذا النسخ من انما فعله الله به في الشوق المذكور

بما هو ليس بالمشترى بالضرورة لا يوجد بها بل في الشرط في المكان المقتضى عبارة عن
بما هو ليس بالمشترى في النوع المقتضى ووجه ما وجدناه كما قلناه هذا القول في سائر جمل
المراد بالمشترى هو هذا المثل المسمى ولا يلازمه لا زيادة للمسلم المختار في ولا المثل الثاني المسمى
لا يلازم بالمشترى مطلقا للمثل ولا يلازمه الا بالوجه الذي ذكره فلا يلازم به ما يلازمه بل في ذلك
ادراك الجبر في غير الجبر ووجهه يتوقف على الجبر في نفسه لا في غيره بحيث اذا كان
لما وقف بعد ذلك بالبعد وبعنا بالاختيار على ان يفصله بالوجه الجبري للمانع من
فرض اشتراكه واسر كذا ان ادكر ما بعد وعنا بالاختيار على ان يكون معلوما فيكون
المانع عن فرض اشتراكه الظاهر في من من هذا اذا تأملت في الامر والمصادر وتبين
باعتبارك قالوا في الجواب ان يقال المراد الجبري هو هذا المثل المسمى بالمثل المسمى
لما يقال بالمثل بمعنى ما يصح فرض اشتراكه كحقيقته انما هي جبرية ان يكون ما بعد
باعتبار المقتضى على ان لا يلازم ان يكون معلوما بالمانع من
فرض اشتراكه وتبين غير بعيد بيان ذلك من المصالح في حيث اذا لا يقف
في زيادة الكلية على قبول المسافر بل في زيادة المقتضى وقطع المسافر لا يتوقف على الجبر
المسافر على قبول المقتضى ولا على قبول المقتضى الجبري ان يدركه او لا يدركه من حيث
فرضه بشروطه هكذا او لا يدركه من حيث دفعه ان يكون في المقتضى ذلك الجبر المسمى
بما هو ليس بالمشترى في ذلك كحصول الفرق بين هذا الكلام وهو ان المسافر
المسافر والملازمة المقتضى بها في مقتضى المقتضى في المقتضى بغير جبر ولا في
الجبر انما هو الجبر في حيث ان لا يدرك السائل توقف الملازمة على قبول المسافر
لا يتوقف على كونه على ما لا يدرك كل المسافر او لا يتوقف على جبر عليه منع المقتضى
الملازم من غير ان يكون صورة مقتضى وهو قبول الا في المسافر في قطع الجبر كما
كان في جبره في كونه مقتضى في المقتضى انما هو باق المانع الجبري في المقتضى

[illegible]

[illegible]

وتجربته او السبل مستند بعضها الى بعض فلان قلت على الحركة في المكان في وقت
الحركة من امر ثابت تحت ذلك الامر في الحركة الطبيعية والقسم ثانيا فلان قلت لما في الحركة
القسمية فلان القسم هو الميل العرب المنطبق على ذلك من حركة الميل الى الضعف بحيث
يكون ما وقع من الجوز اقل من غيره في الجوز الاول من ذلك الزمان استوعب في
الجوز الثاني وما وقع في الجوز الثاني في الجوز الثالث وما وقع في الجوز الثالث وهكذا
نظمت ان الطبيعة لا تقدر على دفع الميل العرب دفعة بل دفعة شتات
دفعان ما يتاح ان طبيعة الماء لا تقدر على دفع الحرارة العرس دفعة واحدة
لذلك واما الحركة الطبيعية فلان كل حركتها الحاصل في الجسم المتحرك من اجزاء
المنطبق على ذلك الحركة الدائرية في الشدة بحيث يكون ما وقع من اجزاء
في الجوز الاول من هذا الزمان ان الضعف في الوقوع في الثاني وما وقع في الثاني في الثالث
وما وقع في الثالث وهكذا وبسبب ذلك ان الطبيعة اذا امتدت من فعل من
الفعل بصير اقل عليه وجعل من حركته يكون اقوى ولم يذم ان يكون حركته في
قلت في سائر الكلام في السبل في الصور ويتوقف قوله ان كان باس
وقوعه في الثالث بالثالث ولو كان ذلك ما هو وقع في الحركة باس في الثالث
في الثالث من الكلام اليه ويقتضيه قلت في قوله باس في الثالث هو الطبيعة
بها واقسم في ان ما لا يجرم القسم وحق في كماله ان الطبيعة قد يكون لها حركتها
دفعها الى سكونها في الحركة الظاهرة الصادر عن سوزة الله لا سوزة الله
الاحد الصادر في هذا الشئ ما يصح ومنها في زمان بحيث يكون في كل جزء من
الزمان ينظر منه كالحركة الظاهرة الحاصل في الماء المتحرك في الماء في كل جزء من
بحسب سوزة الله في الماء في الصور يكون من القسم الثاني في الله لا في جاذب الضعف في
وتشأن الثاني في سبب كماله الزمان وهذا القسم من ان الطبيعة هو في ثابت في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فثبت ان المانع غاية ما هو ان يخلط في النفس الى ان ينفق كل جزء من الحركة مستطاعا من سائر
 خاتمة الجسم الى الخلق اليه وهو غاية ذلك الجزء من الحركة انتهى فكذلك الجسم من المانع بعد ذلك
 انقلبه من السيل الى الازالة اذا كان ينقطع جده للسيل فيقطع الحركة ويمكن ان ينقل الى الحركة
 الميتة من جهة بطركات الحليكة التي لا يلبس اليه في كل جمعة من جهة لتمام فانه يرى
 لتمام وفيه عتدا ما في السؤال فلا يخلط اليه استند الحركات انقباضه الذي كونه في
 من حيث انه واقع في الزمان وقدمه في ان الواقع فيه من جهة هو واقع فيه غير ثابت ويجوز ان
 استند اليه امر محدد كاحتفاء ما في السائل في جهة امر على الجواب في وجه واحد فان
 السائل استند على انه محدد استند الى الحركة انقباضه الذي كونه في امر ثابت لا من غير ملتزم
 الامر عقبة في الزمان يكون هناك سلسلة من متناهية وحاصلها ان كل من الجرم
 لما يكون بعض اجزاء السلسلة في المراتب يتبين صفتها في بعض اجزاء الاخرى في
 اجزاء الاخرى في صفتها في بعض اجزاء الاخرى في صفتها في بعض اجزاء الاخرى في
 يكون هناك سلسلة من متناهية وحاصلها ان كل من الجرم استند الى ان
 استند الى ما قبله من الجرم المتعدي كما في هذا المثال ان السائل ان الجرم الى ان يستند
 للسائل ان لا يذهب من غير ان الجسم اليه كالحرج به معقود لان الازالة لا يكون للجسم
 في حركته من السائل في حركته من الجرم اليه وازالة من حركته من الجرم اليه
 الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه
 عليه بالاشتراك بالاشارة الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه
 والاشارة الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه
 الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه
 الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه
 الى حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه في حركته من الجرم اليه

[illegible]

الجسمانية لا تأثر بها وجودها المهيولى والصورة المتقدمة فكلما يكون لها تأثير في الجسم
من الجسم وعندها سبط شرط من يتوكل على الجسمانية لا تشبه له الجسد القريب والجسد
كذلك الجسد البعيد له الجسمانية القريب من الجسد فوجب ان لا يثبت للجسم الجسمانية
فلا يقول ان مؤثر الجسد يكون في بعضه كونه لا يثبت ان مؤثره في بعضه كونه لا يثبت
الاثر منه فالتأثير في القوة الجسمانية لا يثبت فيها كونه الاثر ممكنا فقط بل لابد وان يكون
عمل الاثر في قريب من مؤثر الجسمانية وذلك على الجسد في ظاهره وهو المانع عن كونها
وكذا على القوة الجسمانية ولا يثبت على بعض القوة الجسمانية استغناء في بعض القوة الجسمانية
الجسمانية الاثر النهائي في الجسمانية بحيث يبين بالبرهان الذي سلك في وجوده المستلزم
مستلزم بان نفهم الجسدان وعنايه الناس فيهم متناهية وان تكون لهما سبب وهذا
قبلا لا يقال لا يقول المستلزم بوجود القوة الجسمانية في الجسم فكلما من تأثره مستلزم
لغيره من شأنه ان لا يثبت ان لا يقولون بتأثيره في الجسمانية بل في وجوده كونه القوة
لا تأثر في الجسمانية المستلزم بتأثيره في القوة الجسمانية بل في وجوده كونه القوة
فان كان الجسم والامر من المادة في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية
هذه الملاحظة منهم وادوا بالقوة الجسمانية ما يكون غير مجرد وكونه
للتأثير في الجسمانية من الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية
يقولون بالقوة الجسمانية وان لم يتوكلوا بالقوة الجسمانية والمذكور انما الجسمانية
فان كانت الجسمانية هنا كونه القوة الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية
في الجسمانية انما الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية
الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية
والجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية في تأثره كونه في الجسمانية

[illegible]

فلهذا لم يفسد الاثنان في الشدة بخلاف الماء. فلهذا هو في الماء والشراب
 على قدر قدرته ان يكون واما سعة اخرى من اخرى فان اتعده المرتبة الى ان كان فيها
 لا يبرق الاثنان في الاكثر من اربعة على العبر للثاني المسوق الطعام في الطلب الذي هو
 غير شدة في مغلوط الشدة فلا يتقارن اربعة عليها يستلزم كونها نهاية الشدة
 وفي بحث اذا تارة لمقلد اعلم من الثاني وان كان غلو في الشدة باعتراف
 هذا القائل هو ان لا يتصور ان يادة في الطلب الذي هو غير متعين بل ان يكون
 للوقت الثاني كالمثل في مقابل الطلب في غير شدة في الشدة اذا تزايد القوة ولا تطلبها
 في الشدة انما هو بحسب استيفان مدتها كما في شدة الشدة ولا يتصور ان يكون
 انما يقص مدتها في الواقع في الثاني لا يدغم ذلك بانقله عن بهتان وانما يقص
 بالاشارة المتدنية في حقيقة تفسير قد يكون القوة اليك ان يقيم شدة في القوة
 وقد ذهب اليه استيفان فلا يجوز انفسا معنى الاثنان في الشدة ان يكون
 العمل الواحد واستيفان في غاية الصغر بل في الثاني من الشدة وان لا يكون العمل
 الواحد كانه في ذلك والحال اذا افسر عبارة اخرى انما هو العمل الواحد والى ذلك
 فان في معنى القول اعلم ان شدة العمل الثاني دون الثاني وربما عملان يعملون في
 العمل الاثنان في العمل الواحد هو على وجه من اشياء تلك الشدة في العمل الواحد
 ودون من العمل الواحد اذا لم يكن بل لا يجري في القوس بل ان يكون القوة البسابة
 واسطة في الثاني من العمل الواحد كذا في بعض طرف القوة المؤثرة فانها ليست في العمل
 في القوة فيكون الجزء قوة من بعض قوة الا ان لا ذكر الشدة في الشدة فانها ليست في
 العمل الواحد كونه القوة الغير الشدة في العمل الواحد في العمل الواحد فانما قسم العمل بطلب
 العمل من العمل في القوة في العمل الواحد على شدة في العمل الواحد في العمل الواحد في العمل الواحد
 من العمل في العمل الواحد في العمل الواحد لا يكون مجرد من العمل الواحد

[illegible]

على غير النقطة بل على امتداد الحق بطلانها المفسد سواء في ضيقها أو في اتساعها
المعروف من جهة على غير النقطة بل على امتدادها واجب كذا وكذا وذلك واجب لها أن يكون متحركاً
ومحصله أن البرهان لا يوقف على وجود ما ذكر من تحريك جسم من القوق في الجسم
أن يحصل له أن القوق الجسمانية يترجمها إلى كون القوق بها نسبة إلى القوق الجسمانية
المعروف بنسبة القوق إلى القوق في القوق وهو كذلك فترجمه متناه وقد سكب
مثل هذه الطريقة في اجتناب التلازم كما سألنا فيها وفيه بحث إما أن القوق كان القوق
المعروف في الجسم من القوق سائر في الجسم كذلك الواسطة وهي القوق القوق في القوق
لأنه ليس في جسم القوق سائر في الجسم فلا فرق بينه وبين هذا القوق وهو القوق
فإنه من جهة أن كل القوق واسطة وجزءها الميت واسطة في مرتبة ما يوجد
والقوة على نفسه ويمكن للجواب عنه بمثل الجواب بجزء ذلك وإما أن القوق
وإن كانت قوق لبعض الجسم دون الكل في حين المنع منه نوع إن القوق من القوق
السائرة في الجسم فكانت سائرة في بعض الجسم كانت كالحالة في القوق السائرة في القوق
التي ليس تاراً فيه وإما أن القوق سائرة على السطح من أن جزيء القوق القوق
تقوى على تحريك بعض الجسم القوق في القوق في القوق مساوية القوق السائرة
إن القوق في القوق إذا كان في إثبات مساوية القوق القوق في القوق
الجسم في القوق على تحريك ما هو أعظم من الجسم المذكور ولو لم يكن
مثل ذلك في جزيء ذلك سألنا للباشرة في القوق القوق أن لا يباشرة القوق القوق
المعروف في القوق القوق فلا يتم لأن هناك قوق جسمانية وهو القوق القوق
من جهة القوق الجسمانية التي في القوق هي قوق القوق القوق القوق القوق
في القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق
فإنه من كذا قال ذلك القوق الجسمانية القوق القوق القوق القوق القوق القوق القوق

فلو انما يثبت في العلم في العلم انما لا يشهد عليه فلا يرد ذلك معضلي ما هو عليه
 المحذور من ان التفرع الجسدي به متعقبات ان يكون انما هو في متناهيه بحيث لا يكون
 انما هو فان قلت اذ كان الحركي على الوجه المجرى في حياها ان التفرع الجسدي به وهو غير
 متناهيه في حيزه والحدود قلت لا من ان الامم ان التفرع الجسدي به المذكور في
 يكون انما هو ان كان نسبتها اليه بنسب التفاضل الى المقبول فلا يحد عند فلا يخرج
 الحكم عليه بان زيادة والنقصان الى فاستك ان الحكم بزيادة شئ على شئ اخر
 لا ينفك عنه على وجودها في الخارج بل هو ان الحكم بها على المعدولات ستم ان كان
 مع هذه من غير وجودها ومنع هذه كما يرد وبما عدم صحة الحكم بانه لا ينفك
 على بعضها فان اراد ان الحكم بانها لا ينفك على بعضها في الخارج فغير صحيح بناء
 على ان ليس لها وجود في الخارج من سيق تصف بان يرد على شئ من غير فلا ينفك
 ما ينفك فيه وان ارد ان الحكم بزيادة على غيرهما مطلقا في جميع بل ينفك على
 في الخارج مجموعا مستقي لا يصح ان الحكم بان الجمع للمواد ان يرد من بعضها فهو
 سكا بخر غير موجود في ذلك ما استقله من الاشياء فانهم لما استدلوا على وجود
 في حيزها بانه لا ينفك من المقتضى من التبع الذي يرد من جانب الاستدلال انما
 من جانب اخر فلا يحتاج في الاستدلال بالحدود ان يرد في الجانب المستقبلي في
 ثم انما تستدل في بطاينه بالتطبيق من غير استقلال ان يرد في الجانب الماضي
 فلو ان ليس لها وجود وهذا مستحيل في جميع احوالها ان يكون من غير ان التفرع
 بناء على انه لا يجري الا في الامور الموجودة مع عدم وجوده ان التطبيق
 لا ينفك عن الامور الموجودة في الخارج والشيء لا يكون منها فنفذ للمدعي في زيادة النقص
 بان يقال بضمي ومان التطبيق ان لا ينفك من الامور المترتبة اليها المتناهية
 وهو غير متحقق في الحوادث الغير المتناهية ولا ينفك من وجوده فلو يرد النقص

يقول المتكلم ان مقتضى البرهان حتم من جهة واحدة او كما هو في حقا سئل المتكلمون
سبيل القاطب واما مقتضى الظاهر بعد ذلك فلهذا سئل الله العز وانه لا يلزم
الزيادة في الزيادة مطلعا في الحدود الغير الموجودة في الخارج ولا هو يمكن ان يضاف
الزيادة في الخارج حتى ينفذ على الموجود في الخارج ولا يشك في البرهان على ذلك
الزيادة ولا يمكن انكاره وفيه بحث له في الاصلين ما هو من الخلق العقلي
لا يتوقف على الوجود الخارجي انما مقتضى هذا ان لو كان للبرهان المرتبة الغير المتناهية
وجود في الذهن اذ هو يجري برهان المطبق فيها وان لم يكن موجود في الخارج لكانت
موجودة في الذهن فلو لم يكن موجود في الخارج ايضا لم يكن برهان المطبقين
اصلا واما انما لا يمنع مختلف المذهب في مادة التقتضيات على وجهين
غير حديد لان السراش موجود في الخارج انما ليست مجتمعة في الوجود ولا يلزم
من ذلك نفق وجودها لا يقتضي وجودها انما يصف الزيادة والمقتضيات
يمكن ان يقال ان كان مسالاة العقل البرهان في العقل من مبدء واحد الى ما لا يتناهى
لا يستتبع الخ فكذا مسالاة العقل البرهان في العقل من مبدء واحد الى ما لا يتناهى
فما يقتضي الخ من ان مقتضى البرهان على مقتضى مقتضى العقل من الحركة بالبرهان
الحاد او على بعضه وسوق الكلام الى الخ فان قلت يمكن ان يضاف في هذا البرهان
ويكون ان يضاف الى البرهان من جانب البرهان فاذن قلت فحق العقل ضعف هو مقتضى
مثلا مقتضى ان يمكن ان يقتضى العقل ضعف في حركتك الضعف وعلى هذا التقدير يكون
كل هذا لان الزيادة من جانب البرهان فكذا مقتضى مقتضى البرهان في الماسية في البرهان
المقتضى مقتضى الخ فان قلت مقتضى مقتضى البرهان في الماسية فقط فقلت في هذا
في الضعف من البرهان وفيه البرهان ان يكون مقتضى مقتضى العقل في البرهان في
من الطرفين فحق الضعف على العقل في البرهان في البرهان في البرهان في البرهان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المحذور وما ذكره الطبع في بيان كيف التلازم بين المتيقن والغير متيقن
 في التلازمين ثلثة اقسام ثم ابطال القسم الثالث وهو ما يكون له في الحقيقة
 معنى لاخر من طريقتين لا يتناول بكركه وبعد ما اثبت ان العلاقة بينهما المثلثة
 لا يمكن ان تكون متشقة ان يكون طرفيها في المادة فلا يجوز ان يكون في العلة
 الصورة اما ان لا يكون في المادة انما في مادة فلو ان لها قوة القبول والاستعداد
 ولما قد با هو مستبعد لو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك في المادة من غير اشتراط
 واما ثانيا فلازم من المستحيل ان يكون الذات الشيء شيئا لفعل وهو بعد
 بالقوة ليجب ان يكون ذاته قد صار بالفعل ثم صار سببا لشيء
 المادة سببا للصورة فيصير فيكون لها ذات بالفعل والعدم من الصيرورة وهذا
 هذا من غير تناقض وان كان لا يمكن ان يتبع المصلحة ما لم يكن في الصورة بل هو
 ذاته مستحيل وجودها ان يكون بالفعل في الصورة وفيه الاسرير في ذلك ثم قال
 فقد بطل كون المادة علة للصورة بوجود الوجود فقد بطل ان يكون الصورة
 هي التي يجب بها وجود المادة مستقلا مستطاعا يمكن ان يكون الصورة وحدها
 يجب وجود المادة مستقلا اما الصورة التي لا يفارق المادة فلا يمكن ان يكون
 وبما الصورة التي يفارق المادة وهي المادة موجودة بصورة اخرى فلا يكون
 ذلك فيها وذلك لان هذه الصورة لو كانت وبطلانها لكانت المادة موجودة
 بعد ذلك منها فيكون الصورة المستقلة مادة اخرى بوجودها ولكن تلك المادة
 حادثة وكذا كما يجب ان يكون لها ذات اخرى فوجب ان يكون لها وجودا مستقلا
 شيئا مع الصورة حتى يكون للمادة ما يستقر من ذلك الشيء فيكون مستقلا ان يكون
 عند بطلان صورة البتة بل انما هو لا يفسد ما جردا في العالم ان يقول انه اذا كانت
 على المادة قبل كونه الشيء فيكون له فيكون بها كالمادة ولا يطلت الصورة بطلان

مستبعد مادة

الجميع الذي هو الخلق فيجب ان يخل المخلوق فيقول انه ليس بغير المادة بل في
في الصورة من حيث هي صورة معدته بل من حيث هي صورة هذا النوع ليس بخل الخلق
فقط يكون دائما موجودا بوجوده في الشيء وفي الصورة والصور من حيث هي صورة
دايم لموجود ذلك ثم قال لكن يقال ان يقول ان مجموع تلك المادة والصور ليس بخل
بالصور بل بخل واحد بمعنى علم والواحد بمعنى علم للواحد بالعدد والمثلثية
المادة فانها واحدة بالعدد فيقول ان لا يمنع ان يكون الواحد بالشيء الواحد المستفظ
صورة هو به واحد بالعدد بل واحد بالعدد وهو تلك الاشياء فان الواحد بالجمع يفظ
برأيه بالعدد وهو المشارق فيكون ذلك الشيء موجب المادة ولازم اعتبارها بالعدد
انور فقدرته لا اياها كانت فان ان الشيء الواحد لا يكون قابلا لغيره فاعلم
واحد كذلك في المثلثية السابعة فاعلم ان اوله وان الصورة مع الشكل الظاهر
هذا ولا يعلم ان سقلم الهولي ليس موجب الزمان لان الهولي متقدم على
المادة بالزمان ولا يعلم ان لا يكون الصورة من المخلوق الهولي لان الصورة هي
منه فاعلم ان صور تصادف هي ليست متماثلة عن الهولي بل متماثلة الصورة بالمادة
فانظر منها بالزمان كون الشيء مما لم يتحقق له يكون موجودا في نفسه لا يمكن
شيء غيره للمخلوق بل هو ان يكون ابراهيم يكون بالصدق فوجب فانه من لا يكون في
فان شئت من الاشياء بل صلت لان عقل مع امره وامره بان يتقدم الصورة في
طريقه في الصورة الهولي تارة اخرى فيكون هو في المخلوق في المثلثية
نفسه من هذه الصورة به الامر تارة اخرى فيكون في المادة والمادة متماثلة عن الهولي
المادة في علمه ان ليس للمادة في نفسها ذات بالفعل بل هو امر الحق في
سبب الصورة في امر بالفعل ما خلت من الشئ انتقم قوله فان كانت المادة
سبب الصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفعل فيكون من الصورة في نفسه

المتن

مشتا من غير ان يكون له قلة لا يمكن ان يوجد الاصل في ان يكون له صورة في كل وقت
ووجودها ان يكون بالفعل الا في الصورة وحيث ان يكون في كل وقت
مستند منها قد حسب الشئ ان مراد القوم بالصور من الحقائق التي هي الصور من
بعضها من غير ان يكون لها شئ مشترك في ذلك لا يمكن ان يكون لها شئ مشترك في
الشئ منها وليس كذلك للمفردات من كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
لا بأسطة من كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
الصور من كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
هذا التفسير يجب ان لا يسمي الفاعل في الفعل هو الغاية في صورته في الغاية في
صورته في الغاية في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
ومثلها لا يكون موجودا فيكون المصدر في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
وحيث ان كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
قد جعلنا جعل المتكسر غاية ليست هي نهاية الحركة كما كان في كونها مشتركة في كونها
التي لا يسمي من غير ان يكون لها شئ مشترك في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
الغاية في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
كل شئ مشترك في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
الشئ مشترك في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
الى ان للفعل الطبيعي غاية في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
الحياز في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
تلك الحياز في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها
من كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها مشتركة في كونها

على ذلك نظار في المنقول بحث لأن جعل ما ينتهي إليه الفعل غاية وجب ضروري
وغير ذلك انقسام ليس شئ منها غاية كالحصول في موضع وجب صغيرها ثم لا يلزم الانقسام
لأنه لا يلزم حصول الغاية نحو أن يفعل الفعل حصوله في موضع وجب لا يلزم حصوله في موضع
ما ينتهي إليه الفعل بل بان يفعل الفعل حصوله في موضع ما ينتهي إليه الفعل كمن يحكي كالمحصل
كمن لا يحصل حظه في كل ما ينتهي إليه الفعل كمن لا يفعل ذلك فعل الفعل لا يلزم ولا يلزم فيها
فقر الشارح الغاية به فمع أن الاشياء لها مكان الشئ حسب أنه إذا لم يكن
فما على شئ وهو مقصد لم يكن مقصودا كمن لا يحصل شئ هو لا الله المستقر في أنفس الغاية
كون ما ينتهي إليه الفعل بحيث إذا كان الفعل مقصودا ففعل ذلك الفعل في كل ما ينتهي إليه
فما على شئ من حركة جعل الانقسام العاقلة للشئ في الفعل كالأرض التي ختم عليها
لأن الحصول به كاجتماعا أيضا والطول والخطا في الفعل كالأرض ما يصدر عنه الشئ
بالاستقلال أو بالأقسام ولا يصدق على التعريف على بعض الانقسام المذكورة
فهنا كما أنه بالتعريف والعلة العرضية فالأصل مطلقا ولا بد ما يعلق عليه فخط
سواء صدق عليه التعريف السابق أو لم يصدق عليه فتسجد إلى هذا الانقسام
والأصل على أصل الشئ كالمعنى عليه وهو كالمعنى الانقسام المذكورة عند اعتبارها بالاحتياج إلى
الاحتياج في وجودها في العلم بهذا أو قسمه إلى الضاعية والخاصة والصورة والمادة ثم
قسم كل واحد منها إلى هذا الانقسام مع أن بعض كذا الانقسام كالعلة العرضية وبذلك المعنى
لا يصدق عليه الاحتياج إلى الشئ في وجوده لأنه قائم بغيره ولا يتغير بغيره
فلهذا لا يصدق عليه الاحتياج إلى الشئ في وجوده بل إن يكون متغيرا ما على المعنى
فوجوده في الزمان وهو العلم الخاص لوجوده في الزمان والقدم على الشئ في الزمان
كذلك معان الدقائق وهو العلم الشئ بنفسه المراد بالمتنوع من هذا التعريف قاله
العلم في الهيئات الشفاء الصورة فيكون الدور في أي نصيب من هذه الدقائق

[illegible]

[illegible]

لا يقتصر على ان يكون المسمى على اقرب المقرب في القربى بل يقتصر على ان يكون
 في الاختصاص انما كانت قيل هي بالاشتراك واما ان لم يكن بالاختصاص بل بالاشتراك
 على العتق على التعريف موطاة في بطلان من ينادى على ان العتق من السوا لا يقتصر على
 الجسم من لذة في بطلان من ينادى على ان العتق من السوا لا يقتصر على الجسم من لذة في بطلان
 فهو من عليه انتصار الجاهل به صاحبه بل المعروف من جهار من وادى فاعلم على الوجه
 القوي من ان العتق من السوا لا يقتصر من كل من السوا ما يقتصر على العتق من السوا لا يقتصر
 فيما ان قال المولى بيان يكون الاختصاص هو السبب القريب لا انصاف المقرب بل ان يكون
 بطلان من ينادى على السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 وصف الجسم من لذة في بطلان من ينادى على السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 بوصف الجسم من لذة في بطلان من ينادى على السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 الاضطرار وهي الوصف بالحققة وهذا الاختصاص لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 الشيوع بمعنى ان لا يكون له جزء مستثنى عنه في الوضع كما في لفظ العتق من السوا لا يقتصر
 الحاصل ولا يكون لفظه بل لا بد ان يكون له مع ذلك بمعنى تامة في السوا لا يقتصر
 الاختصاص الذي للمعنى بالنسبة الى المعنوية بل يدها بوجه يمتاز عن غيره
 وقد لا يكون في المقصود من المعنى في السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 اشار كما في غيرها ووفق بالبداهة به من الاختصاص من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 من الاختصاصات هذا وما يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 اشتراكه في معنى تفسير اللفظ سلب المعاني التي يعلق عليها اللفظ لا يقتصر
 في ذلك النسبة التي منشأها اشتراك الاسماء في معنى واحد بل لا يقتصر من السوا لا يقتصر
 كما ذكره الشيخ فاروق سلب اشتراك على نفس المعاني والثنائي لا يلزم منه حلا
 لاجل ان العتق من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر من السوا لا يقتصر

فيكون ما لا يجمع بينهما لا يجمع اشتقاقه فلو كان من السلسلة والمعلم مستند عليه يكون
 الذي يخرج من جملة الشخصيات فيه عند انضمام السواد سبب قريب لكون السواد
 اسودا وتكون السواد سبب قريب لذلك ضرورة ان الجسم الذي لا يتلون به
 السواد لا يكون اسودا فكذلك انما يقبل المال بزيادة سبب قريب لكونه متلونا انما يتلون
 بالسواد بل جسم سبب قريب لكونه اسودا والفرق بينهما في ذلك ان السواد لا يجمع
 مع غيره فخصائصه المقتضية معنى يقتضيه الصفات ولا يدخل فيه غير ما كان للثاني مثله
 لخصائصه بصلبه وهو ما يوافق له حيث يقال له الما من كان السواد فلهذا
 فيكون ما لا يجمع بينهما لا يجمع اشتقاقه فلو كان من السلسلة والمعلم مستند عليه يكون
 الذي يخرج من جملة الشخصيات فيه عند انضمام السواد سبب قريب لكون السواد
 اسودا وتكون السواد سبب قريب لذلك ضرورة ان الجسم الذي لا يتلون به
 السواد لا يكون اسودا فكذلك انما يقبل المال بزيادة سبب قريب لكونه متلونا انما يتلون
 بالسواد بل جسم سبب قريب لكونه اسودا والفرق بينهما في ذلك ان السواد لا يجمع
 مع غيره فخصائصه المقتضية معنى يقتضيه الصفات ولا يدخل فيه غير ما كان للثاني مثله
 لخصائصه بصلبه وهو ما يوافق له حيث يقال له الما من كان السواد فلهذا

[illegible]

[illegible]

كما فصل في الفصل من حيث هو على استقام نفسه مع ما لا يتغير من غير أن يتغير
 ما يتغير منه بما وقع في شرح المواضع والاعتناء به على صدق المقارن على ما
 المعنى على المادة من جهة ولو كان المقارن على أيقارن وجوهه لوجود الماديات
 وتضمن نفس المادة من جهة أن وجود الشيء في زمان ومكانه الضياء
 لا يلزم من كون وجود الشيء في زمان وجوده أن يكون وجوده في مكان واحد
 كيف لا وجوده في الشيء لنفسه ضروري الاستعانة والاستعانة بالقلب
 في ذلك على ما هو عليه المقارن فإن استلزام ذلك يعتبر في المحاللات لا في الباعث
 كما لا يخفى على الواقف بما في الباعث على طرف الظاهر من ظاهر وهو أن الشيء
 لا يجوز المقارن في ذاته وهو المقارن على ما هو في زمان ومكان واحد
 لا يتوزن في تقسيمه استلزامه أن الباعث في زمان ومكان واحد
 وما لا يتغير عنه لا يلزم أن يكون المقارن في ذلك بوجه الحساب والمكان
 الفصل في تقسيمه إلى نوعين واحد على تقديره في ذلك فذلك لأن الشيء المقارن
 له خاصية معان من حيث هو يكون له الخاصية الواحدة على ما هو المشار إليه في
 على المادة وجوده معان من حيث هو السورة وهذا الجوهر المقارن في زمان ومكان
 المادة معان يكون له الخاصية الواحدة على ما هو المشار إليه في التقسيم في
 المقارن فيكون له الخاصية الواحدة على ما هو السورة بحيث يكون له الخاصية
 إلى الخاصية الواحدة على ما هو السورة على ما هو السورة على ما هو السورة
 الخاصية الواحدة ويصير التقسيم هكذا الجوهر له الخاصية الواحدة على ما هو السورة
 والجوهر المذكور في ذاته وقوله وهو العقل أو غلبة عند في ذلك دون فعله
 التقدير أو مقوله له فذلك أن يكون له الخاصية الواحدة وهو السورة أو ما
 يكون له الخاصية الواحدة في ذلك التقسيم يكون له الخاصية الواحدة على ما هو السورة

المقارن كان المقارن والمقارنة معبسان اليه بخلاف من جميع المقارن والمقارن
 المقارن مقبسا في المادة والمحال والمحل مقبسان الى جوهر كثر ولا بالمسوس
 والاولى كالايدى على من له ادنى فهم وما تافه له ان لا يدور في الخلق والما
 انه داخل في الثاني بمعنى المنسوب الى المقارن فذلكم لم يختلف ان يكون الشيء مقارن
 الى نفسه والى ان ايدى داخل في الثاني بمعنى ليس خلوها في كذا غير مفيد ان يكون
 مع نظر في المقارنة المقارنة للمادة عليها وهو مقارن في قول اولي المقارنة على الشاهد يمكن
 ان نفس المقارن بما لا وضع له والمقارن بما له وضع بل المقارن للوضع والمقارن
 محله فينبغي ان يقال ان المقارن ان يقال ان المقارن انما استقر وعرفه في مقارن
 المقارن في المقارنة كان شاملا لنفس المقارنة اصطلاحا وان لم يشمل المقارنة
 حيث لا اولا فلا من نطق المقارن لا يدل على ما لا وضع له باحدى المقارن
 فكيف يصح تفسيره بكونه المقارن للوضع يخرج عنه المقارن المقارن
 يقع المقارنة اليها فانما ليست مقارن للوضع فيكون المقارن في المقارن كما
 اما انما قلنا لا يلزم من وقوع المقارنة في مقارن المقارن في مقارن المقارن
 فائدة لان المقارنة في المقارن اذا اريد بالمقارنة المقارنة للمادة على اذعية اليه
 او ما يتركب منها اي مجموع المقارن والمحل وهو الجسم فيلزم عليه مجموع
 المقارن في المقارنة فانه داخل في المركب من المقارن والمحل وليس الجسم في المقارن
 شمول الصورة النفسية في الصورة الجسمانية عاين المقارن الى مجموع المقارن
 ويمكن الجواب عنه باعتبار الوجه في المقارن فان هذا التقسيم الى مجموع المقارن
 مجموع المقارن ليس له وجه حقيقي بل هو اعتباري اعتباري في المقارن والمحل
 والصورة الجسمانية فانها ليست جسمية لها اولى حقيقة وكذا مجموع المقارن والمحل
 ففهمه فان المقارنة المقارنة بالمقارنة الحقيقية هو مجموع المقارن والمحل

[The page contains dense handwritten text in Devanagari script, which is mostly illegible due to extreme blurring.]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines, showing signs of age and wear. The script is dense and flowing, characteristic of historical cursive handwriting. The page is framed by a dark border, and the text is written in a dark ink on a lighter background.

This image shows a page from a manuscript, likely a musical score or a text with musical accompaniment. The page is filled with musical notation on staves, written in a cursive script. The notation consists of horizontal lines with various symbols and characters placed above and below them, characteristic of traditional Persian or Arabic musical notation. The text is written in a fluid, cursive style, typical of the period. The page is somewhat aged, with some visible wear and discoloration.

10

Handwritten musical notation on staves, featuring square notes and Hebrew text in a cursive script.

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 20 lines, with some lines starting with a large initial letter. The script is dense and characteristic of historical European handwriting.

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 20 lines, with some lines starting with large, decorative initial letters. The script is dense and appears to be a form of shorthand or a highly stylized cursive. The page shows signs of age, with some fading and wear visible at the edges.

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 20 lines, written in dark ink on a light-colored, aged paper. The script is dense and flowing, characteristic of historical cursive handwriting. The page shows signs of wear, including some staining and a small tear near the top right corner.

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper. The script is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The text appears to be in a historical or religious context, possibly a letter or a treatise. The handwriting is somewhat irregular, suggesting it was written by hand. The page is numbered '4' at the top center.

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page. The text is arranged in approximately 20 lines, written in dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and flowing, characteristic of historical cursive. The page number '10' is visible in the top right corner.

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠